www.beniznassen.com

عكاشة برحاب

جوانب من الذاكرة الجماعية ببني يزناسن

أولاد البشير بن مسعود بين الزعامة القبلية والخدمة المخزنية

1912–1845

www.beniznassen.com

أولاد البشير بن مسعود

1- الأصول

احتفظت الذاكرة التاريخية المحلية بأولى الأسماء التي طغى نفوذها بمجال جبال بني يزناسن منذ القرن الثامن عشر، فتصدّر اسم الجد الأعلى مسعود أخبار هذه الأسرة ، ثم خلفه ابنه البشير ، وإليهما ينتسب فرع أولاد البشير أومسعود، الذي ارتبط مصيره بقبيلة بني وريمش ، التي كانت تكوّن ربعا من أرباع اتحادية بني يزناسن الكبرى [1] ، والتي يقع مجالها في القسم الغربي من الكتلة الجبلية ، حيث تمتد أراضيها من قصبة العيون جنوبا إلى سهل تريفة شمالا، بينما يحدها غربا وادي ملوية وشرقا قبيلة بني عتيق .
وقد اقترن ذكر اسم أولاد البشير في المصادر التاريخية بهذه القبيلة ، حيث سجل الإخباريون أن بني يزناسن كانوا يستوطنون سهل غريس قرب معسكر بالمغرب الأوسط إبان الفتح الإسلامي ، إلا أنهم نزحوا في اتجاه الغرب إبّان زحف القبائل العربية نحو المغرب الأقصى ، وتحصنوا بالجبال التي اشتهرت باسمهم منذ أن استقروا بها في تاريخ غير معروف . وأغلب النسّابة يرجعون أصل بني يزناسن إلى زناتة ، وقد تصدرت أخبارهم كتب الإخباريين منذ أن وقع التمييز بين المغرب الأوسط والمغرب الأقصى في القرن السادس عشر ، حيث صار مجالهم الترابي محطّ أطماع السلطات التركية بالجزائر، وكثيرا ما يذكرهم الإخباريون بمناسبة استحضار وقائع كبرى حفظتها الذاكرة الجماعية ، منها دورهم إلى جانب السلطان مولاي مَحمد إبان غزوه لشمال المغرب الشرقي في القرن السابع عشر، كما احتفظت الذاكرة بدورهم في حادثة الذمي ابن مشعل مع السلطان مولاي رشيد [2]، وأيضا مساهمتهم الحاسمة لصالح هذا الأخير أثناء قيامه على أخيه مولاي مَحمد .

وبعد احتلال الجزائر سنة 1830 ، تميزوا أكثر من غيرهم من القبائل الحدودية بمقاومة الزحف الفرنسي نحو مجالهم الترابي ، كما وقفوا بصدق وثبات إلى جانب الأمير عبد القادر الجزائري ، وتحمّلوا تضحيات جسام في سبيل مقاومة الاحتلال الفرنسي في منتصف القرن التاسع عشر . وهذا ما دفع السلطات الفرنسية إلى تكثيف جهودها الإستخباراتية من أجل استقصاء أخبارهم واستكشاف أحوالهم الخاصة والعامة لاستمالتهم إليها أو النيل منهم عند الاقتضاء. وقد تبيّن أن أولاد البشير أومسعود كانوا هم أصحاب الريادة أثناء هذه الوقائع ، وبرز في مقدمتهم الشيخ ميمون بن البشير بن مسعود منذ مواجهة التوسع الفرنسي في منتصف القرن التاسع عشر . وقد كانت المنافسة قوية حول الزعامة القبلية بين فصائل بني يزناسن الأربعة (بنو خالد وبنو منكَوش وبنو عتيق وبنو وريمّش) [3] .

2 ـ الحاج ميمون بن البشير بن مسعود

سطع نجم الحاج ميمون البشير بن مسعود أثناء مساندته للأمير عبد القادر الجزائري إبان مقاومة الاحتلال الفرنسي ، فكانت جبال بني يزناسن الملجأ والملاذ الآمن للأمير عبد القادر وأتباعه كلما اضطرهم الحال اللجوء إلى التراب المغربي ، وتشهد الوثائق المغربية والفرنسية على الدعم الذي صادفه عبد القادر الجزائري عند رفيقه في الطريقة القادرية الشيخ المختار بوتشيش من قبيلة بني خالد المجاورة لخط الحدود [4] ، وأيضا ما تلقاه من دعم ومساندة من كبار أعيان بني يزناسن ، وعلى رأسهم متزعم قبيلة بني وريمّش ، الشيخ ميمون بن البشير أومسعود . وإذا كانت الروايات المتواترة تشهد لهذه الأسرة بالريادة والزعامة منذ منتصف القرن الثامن عشر ، فإن ابن حيان الأندلسي ـ وهو من

www.beniznassen.com

أقدم المصادر- قد أشار إلى استقرار بني وريمّش بالموقع الذي يشتهرون به حاليا منذ النصف الأول من القرن الرابع الهجري ، حيث ورد ذكر اسم هذه القبيلة في رسالة موسى بن نصير بن أبي العافية المكناسي إلى الخليفة الناصر الأندلسي سنة 317 هـ [5].

وبعد أن التزم السلطان عبد الرحمان بن هشام بالمهادنة، وخاصة بعد توقيع اتفاق الحدود سنة 1845 ، لم يستسلم جل أعيان بني يزناسن إلى الأمر الواقع ، ولم ينقادوا للأوامر المخزنية التي دعتهم إلى ترك الجهاد ، بل ظلوا متعاطفين مع الأمير عبد القادر الجزائري ، خصوصا وأن بعض أراضيهم أصبحت ضمن التراب الجزائري شرق خط الحدود المستحدث[6] ، وقد أشادت المصادر التاريخية الجزائرية بموقف بني يزناسن المساند لاستمرار المقاومة ضد الفرنسيين[7] ، غير أن السلطان عبد الرحمان استعمل تارة أسلوب الترغيب وتارة أخرى اعتمد أسلوب الترهيب لفك الارتباط بين قبائل بني يزناسن وعبد القادر الجزائري ، وقد نجح المخزن في أن يستميل إليه الشيخ ميمون بن البشير أومسعود، ونظرا لما كان لهذا الأخير من نفوذ على معظم قبائل بني يزناسن ، استطاع أن يفك ارتباط القبائل اليزناسنية عن الحاج عبد القادر الجزائري سنة 1847 ، بعدما ما توترت العلاقة بين هذا الأخير والسلطان عبد الرحمان بن هشام ، حيث انقادت تلك القبائل إلى الأوامر المخزنية الداعية إلى مهادنة الفرنسيين ووقف الجهاد. وبذلك ساهمت هذه الأحداث في تعزيز مركز الشيخ ميمون لدى السلطان عبد الرحمان بن هشام ، وصار ينعت في الرسائل المخزنية بكبير القوم وكبير بني يزناسن وبالخديم الأنصح، وتعزز نفوذه بين قبائل شمال شرق المغرب بعد أداء فريضة الحج سنة 1263 هـ (1847) .

وقد خاطب السلطان عبد الرحمان في شأنه القائد محمد بن عبد الصادق الريفي بما يلي :

" فقد وصلنا كتابك مراجعا فيما أمرناك به من إسقاط الواجب هذه السنة عن فرقتي بني منقوش وبني خالد ، جبرا لحالهم وإعانة على ما ضاع لهم ، فذكرت أنك طالعت َكبراء القبيلة كالخديم الأنصح الحاج ميمون وأشباهه ، فنشطوا لذلك وفرحوا برد البال لهم وكون الخاطر معهم ، ثم ذكروا أن الذي تقتضيه المصلحة هو عدم الإسقاط عنهم ... "[8] .

وقد حظي الحاج ميمون باستقبال السلطان عبد الرحمان بن هشام سنة 1851 ، فأنعم عليه بالولاية على كل القبائل الواقعة بين واد ملوية وخط الحدود ، وكانت حظوته كبيرة لدى هذا السلطان ، الذي لم يكن يرفض له طلبا، مراعاة لخدمته المخزنية ، حيث لبّى رغبته في إطلاق سراح محمد الزعيمي من أهل تاغجيرت بقبيلة بني خالد بعد حوالي خمس سنوات قضاها بسجن فاس ، وقد ظل الزعيمي المذكور رافعا راية الجهاد ضد الكفار رغم الأوامر السلطانية الداعية إلى مهادنة الفرنسيين، وظهر للسلطان أن الشفاعة في شأنه مصلحة للمخزن ، معتبرا قبيلة بني يزناسن "زرب الطرف قابضة على دينها وإيمانها" وثغرا من ثغور المسلمين ، وهذا ما دعّم نفوذ الحاج ميمون في "عمالة وجدة" ، وصار عامل المدينة المذكورة لا يقرر أمرا إلا بعد استشارته والحصول على دعمه (انظر أبحاث الضابط الفرنسي فْوَانو) [9] ، بل صار هو المخاطب المقبول لدى السلطات الفرنسية بغرب الجزائر والمسموع الكلمة لدى جل قبائل بني يزناسن وأنكَاد وأهل تريفة ، ولم يتوان في رفع راية الجهاد ضد الفرنسيين كلما ظهر منهم تعسف إزاء بعض قبائل بني يزناسن ، التي ظلت تستغل مراعيها وأراضيها الزراعية التي أصبحت ضمن التراب الجزائري بعد اتفاق مغنية (أراض واقعة بين واد تافنا وموقع زوج ابغال) . وهو ما كان مدعاة لحملات عسكرة تأديبية لقبائل بني يزناسن ، كان أخطرها وأشدها وقعا الحملة التي قادها الجنرال مارْتنْ بْري Martimprey)) ابتداء من 22 أكتوبر 1859 ، حيث اقتحم لأول مرة معاقل بني يزناسن ، وأحكم سيطرته على كل المسالك المؤدية إلى موطنهم ، وأقام مركزا لقيادة العمليات العسكرية بعين تافوغالت ، فاستنجدت قبائل بني يزناسن بالسلطان محمد بن عبد الرحمان ، الذي اعتلى العرش في السنة نفسها ، أي إبان الأزمة المغربية ـ الإسبانية التي شغلت بال المخزن آنذاك، فلم يلتفت السلطان الجديد إلى مجريات الأحداث بشرق المغرب[10] . (انظر كتاب عكاشة برحاب : شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي) . ولم يجد بنو يزناسن بدّا من طلب الأمان من قائد الحملة الفرنسية ، الذي أصرّ على فرض غرامة ثقيلة عليهم قدرها 1200.000 فرنك (100

www.beniznassen.com

فرنك عن كل محارب) [11]. فكان الحاج ميمون هو المخاطب باسمهم في شأن دفع الغرامة وضمان الأمن بالحدود، حيث ظل يطالب بإسقاط تلك الذعيرة أو على أقل تقدير تخفيض نصيب منها [12].

عززت هذه الوقائع مكانة القائد ميمون بين قبائل شمال شرق المغرب ، واحتكر أمور الحل والعقد وإصدار الأحكام المخزنية في مجالس القبائل اليزناسنية أو ما كان يسمى "الميعاد " [13] ، فصار مُسْتقرّه بالموقع المشهور باسم أبرديل مَحجّأ للخاصة والعامة ، مما كان يدرّ عليه المال ويكسبه الجاه في وقت كان الحضور المخزني باهتا في شرق المغرب ، حيث كان المحزن المركزي منشغلا بما هو أخطر من الحملة التأديبية الفرنسية على بني يزناسن .

إلا أن الزعامة التي نالها القائد ميمون أثارت منافسة شديدة بينه وبين بعض أعيان قبائل أخرى، وخاصة أهل أنكَاد والمهاية ، وقد فسرتها المصادر الاستعمارية على أنها صراع بين البربر والعرب، فضخمت التوترات التي كانت تقع بين الحاج ميمون ومنافسيه ، واعتبرت المنطقة سائبة ولا تنالها الأحكام المخزنية ، وأن تلك القبائل جبلت على فوضى دائمة ، وهو حكم مسبق منبثق عن خلفية استعمارية ومخالف للواقع . بينما كانت هناك أعراف مسطرة تحتكم إليها القبائل عند الاقتضاء ، فلم يكن المخزن المركزي ملزما بإيفاد قوة دائمة للسهر على تسيير شؤون القبائل وحل نزاعاتها . حيث كثيرا ما تم اللجوء إلى تحكيم الشرفاء وشيوخ الزوايا لِفَضّ النزاعات بكيفية سلمية ، وهو تقليد محمود أعفى المخزن المركزي من إرسال قوة لزجر المتناحرين [14] ، لكن في بعض الأحيان آلت هذه النزاعات إلى تحزّب القبائل ضد بعضها البعض في ما سُمّي بحرب اللفوفية ، وكان أخطرها ما وقع بين بني يزناسن بزعامة القائد ميمون وقبيلة المهاية بزعامة القائد بوبكر بن محمد المهياوي ، حيث اغتيل القائد ميمون يوم 4 شتنبر من سنة 1863 قرب وادي إسلي من طرف أحد أفراد قبيلة المهاية ، فاشتدت العداوة بين الجانبين أزيد من عشر سنوات .

3 ـ ولاية محمد بن البشير على عمالة وجدة

بعد وفاة الحاج ميمون آلت زعامة قبيلة بني وريمّش إلى أخيه الحاج محمد بن البشير بن مسعود، فلاقى في بداية أمره صعوبات جمة من أجل استمرار الزعامة في بني يزناسن على يد بني وريمّش ، وضمان التفافهم حوله من أجل مناصرته على خصومه الذين تتزعمهم قبيلة المهاية ، وإذا كانت النزاعات القبلية من الأمور المألوفة في القرن التاسع عشر ، فإن ما وقع بين بني يزناسن بقيادة محمد بن البشير وقبيلة المهاية بزعامة الحاج بوبكر المهياوي خرج عن هذه القاعدة ، حيث دام النزاع بين الطرفين أزيد من عشر سنوات(1863 - 1874) ، ولكن بوتيرة متقطعة ، وأجّج نار هذه النزاعات تلك التحالفات القبلية المتقلبة بين هذه الطرف وذاك . وقد عزت المصادر الاستعمارية هذا التوتر القبلي الذي طبع فترة زعامة بني وريمش إلى التنافس على الزعامة بشرق المغرب بين العناصر البربرية (بنو يزناسن) والعناصر ذات الأصول العربية (المهاية وأهل أنكَاد) [15] ، غير أن السبب الأساسي لهذا التوتر القبلي الذي لم ينقطع طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، قد يجد تفسيره في التوسع الفرنسي من جهة الجنوب الشرقي ، مما ترتب عنه ضيق في المجال الزراعي والرعوي في ناحية الظهرا جنوب عين بني مطهر ، فاضطرت قبائل المهاية إلى مضايقة أهل أنكَاد وبني يزناسن في مجالهم المعتاد أي سهل أنكَاد الغربي ، خصوصا في السنوات العجاف ، وزاد الأمر تقعيدا بغياب تحديد مضبوط لمجال كل قبيلة ، مما كان عاملا على خلق توترات بين القبائل دفاعا عن حقها في الرعي والزراعة . وهذا ما أذكى حرب اللفوف [16] ، أي التحزب القبلي، خصوصا وأن المخزن كان غير قادر على توفير قوة مخزنية دائمة الحضور لفرض هيبة الدولة وسطوتها ، مما قد يحول دون اشتعال النزاعات القبلية ، وبناء على هذا الواقع كان سلاطين المغرب يعمدون إلى ذوي النفوذ والقدرة على فرض الطاعة على إخوانهم ، فيولّونهم مهمة تسيير شؤون المنطقة الخاضعة لهم ، وهي ظاهرة عامة في المغرب قبل عهد الحماية ،

www.beniznassen.com

وبذلك فإن إسناد الولاية إلى أولاد البشير بن مسعود للقيام بالأمور المخزنية بناحية وجدة منذ منتصف القرن التاسع عشر يدخل في هذه السياق ، أي اعتراف المخزن بالأمر الواقع ، بعد أن فرض محمد بن البشير سطوته بحد السيف على جل قبائل شرق المغرب ، فاستفاد المخزن من ذلك بادخار جهوده لإرسال حرْكات كانت مكلفة لبيت المال وللقبائل ، فضلا عن ضمان جباية الضرائب وحصول السلطان على قدر من المال قبل الإنعام بالولاية ، ويعد ذلك بمثابة دليل على قوة ونفوذ المُنْعَم عليه ، وهذا أمر كان مألوفا في مغرب القرن التاسع عشر ، وفي هذا الإطار أصبح أولاد البشير بن مسعود من الأسر التي تتفاخر باعتبارها تنتمي إلى دار المخزن ، ومن بيوتات الخدمة الشريفة ، بعد اعتراف السلاطين بقوة نفوذهم في شرق المغرب .

واتضح للمخزن المركزي قوة نفوذ محمد بن البشير بن مسعود بعد أن استطاع مطاردة قبيلة المهاية إلى ناحية الظهرا ، أما شيخها وزعيمها الحاج بوبكر فقد لجأ مع عشيرة له من الأعشاش إلى غرب الجزائر ، ولم يعد المهاية إلى مضاربهم إلا بعد أن دفعوا ذعيرة معتبرة لفائدة أولاد البشير سنة 1874 ، فوقع الصلح بين الفريقين بوساطةٍ من بعض المرابطين وبعض الشرفاء حسب ما كانت تقتضيه الأعراف آنذاك [17] .

وقد أظهر الحاج محمد بن البشير انقيادا تاما في الخدمة المخزنية في بداية أمره ، حيث برهن للسلطان أنه قادر على فرض الأمن بالمناطق الحدودية ، وتفادي كل ما من شأنه أن يدفع إلى توتر علاقات الجوار بين المغرب والسلطات الفرنسية بالجزائر، وهو ما استحسنه المخزن المركزي وأشاد به الوالي العام للجزائر. فصارت السلطات الفرنسية تطمئن إليه وتستند إلى قوة نفوذه لحل المشاكل التي كانت تقع بين قبائل التخوم ، بعد أن أظهر عامل وجدة عجزا بيّنا في ضبط الأمن وفرض هيبة المخزن ، كما التزم محمد بن البشير بنهج سياسة الهدنة مع الفرنسيين طبقا للأوامر المخزنية ، فوقف ضد حركة بوعزة الهبري سنة 1867 لما دعا إلى الجهاد والتفت حوله جموع كثيرة من قبائل وجدة وبني يزناسن وشرق الريف ، كما رفض التعاون مع أولاد سيدي الشيخ لما ثاروا ضد السلطات الفرنسية سنة 1870، وتعلل بأنه لا يستطيع النهوض ضد الفرنسيين إلا بأمر من السلطان [18]، رغم أن هذا الموقف قد أثار غضب كثير من أهل الحل والعقد بشرق المغرب ، وكان من المتوقع أن ينفضّ من حوله كثير من الأتباع والمناصرين له . ويتبين من مجريات الأحداث أن محمد بن البشير كان له بعد نظر فيما كان يسعى إليه من الحصول على ولاية وجدة ، حيث كان السلطان يقيم اعتبارا كبيرا لملاحظات السلطات الفرنسية بشأن كبار القوم وذوي النفوذ وأصحاب الكلمة المسموعة بمناطق الحدود ، هذه بعض الاعتبارات التي رجحت كفة الإنعام بولاية وجدة على محمد بن البشير في 12 نونبر 1874 .

كان العرف المعمول به من طرف المخزن عند تعيين عمال وجدة هو أن يُختاروا ممن يوثق بولائهم وإخلاصهم للسلطان ، وأن يكونوا غرباء عن شرق المغرب ليقوموا بدور التحكيم بين القبائل دون الانحياز لطرف دون الآخر ، وبعيدا عن العصبية القبلية المحلية ، كما أن إعفاءهم عند الاقتضاء يتحقق دون أدنى عناء ، وكان شائعا لدى حاشية السلطان أن ولاية وجدة لا يصلح لها إلا الغريب، بسبب ما كان يزعمه البعض من عمق الفرقة والاختلاف بين قبائل شمال شرق المغرب [19] ، وفي واقع الأمر هذا حكم مسبق أشاعه الفرنسيون منذ منتصف القرن التاسع عشر، ووجد صدى له في دائرة السلطان ، غير أن هذا الوضع أمر طارئ ومرتبط بالتوسع الفرنسي ، حيث انحصر مجال تحرك القبائل وقلّت موارد عيشها ، مما كان مدعاة للتوتر والنزاعات القبلية .

وقد خرج السلطان عن هذه القاعدة في تعيين عمال وجدة، بعد أن اقتنع أن مناطق الحدود لا يليق لولايتها إلا من مارس قبائلها وعرف طبائع أهلها ، مما رجّح كفة تعيين عامل من أهل البلد لأول مرة في تاريخ العهد العلوي ، ممثلا في شخص محمد بن البشير، الذي سبق أن تمرّس على الأمور المخزنية والخدمة الشريفة .

وقد سخّر محمد بن البشير كل طاقته للفوز بالولاية ، حيث حفظت لنا بعض مراسلاته إلى حاشية السلطان قوة الحجة وقوة المنطق في سبيل إقناع مُخاطَبه لبلوغ غايته ، رغم كلام الوشاة وتقارير مجحفة كان يرسلها عامل وجدة ، ليحول دونه ودون منصب العامل ، ويتبيّن أن محمد بن البشير كان يدرك تأثير

www.beniznassen.com

حاشية السلطان على اتخاذ قرار التعيين ، وكغيره من القواد الكبار في جهات أخرى من البلاد ، نسج شبكة علاقات مع بعض المقربين من السلطان والنافذين في حاشيته ، وفي مقدمتهم مولاي العباس، عم السلطان مولاي الحسن ، إلى جانب بعض شيوخ الزوايا الذين كانوا يحظون بالتقدير والاحترام في البلاط ، فضلا عن سخاء كبير تجاه رجال المخزن المقربين من السلطان .
وقد أظهر محمد بن البشير تعلقا كبيرا بالمخزن المركزي ، حيث بادر قبل غيره إلى إرسال بيعته إلى مولاي الحسن بمراكش ، وبذلك نال السبق في الحظوة لدى السلطان الجديد ، الذي لم يكن له اطلاع كبير بأحوال شرق المغرب ، بحكم منصبه كخليفة لوالده بمراكش مدة طويلة ، بينما تولّى عمه مولاي العباس مهمة تفقُّدِ أحوال قبائل شرق المغرب، فكانت فرصة مواتية لتعزيز العلاقة معه بالتقدير والتبجيل وأيضا بنثر المال بسخاء ، ويتبين من بعض مقاطع رسالة بليغة ـ بعثها محمد بن البشير إلى مولاي العباس ـ بشأن طلب التولية على عمالة وجدة ، مدى القدرة على الإقناع بقوة الحجة والمنطق المستمد من تجربة رجل متمرّس ومُدرك للعادات وما تتطلبه أصول الخدمة المخزنية ، ومن المفيد أن نثبت بعض المقاطع من تلك الرسالة التي خاطب فيها مولاي العباس بقوله :

" وقد علمتَ أن مولانا المنصور بالله ، لم تكن له خبرة بصُلحاء أهل هذا الوطن ، ولا بأهل الخدمة والنصيحة منهم ، وأنت غير خاف عليك أهل المحبة والخدمة والنصيحة منهم ، ومنذ أسعدنا الله بخدمتكم الشريفة والطرق مصونة من الفساد ، وكل باب انفتح من جهة النصارى إلا سدّ صيانة لرعية سيدنا ، وما ذلك إلا بفضل الله وعنايتكم ، ولما عاينتْ كافة القبائل والعرب أن ما من عامل كان من عمال سيدنا ، لا يدفع عن الرعية ولم يحطها بنصيحة ، وإنما يجلب النفع لنفسه ولا يلتفت إلى غيره ، اتفق رأيهم واجتمعت كلمتهم على أن كتبوا للحضرة العالية بالله صحبة وفدهم للهدية، ليسلكوا سبيل الرعية أن يكون عاملهم منهم على العادة المتقررة من أسلافكم الطاهرة (كذا) بقطر المغرب ، فإنْ كان العامل منهم فهو أدرى بأحوالهم وأشفق بضعفائهم وأرفق بمساكنهم ومتعفف على أغنيائهم ، وطلبوا من مولانا أيده الله ونصره توليتنا عليهم... ونحن من جملة الخدام ، ولا يخفى عليك صلاح أرضنا وبلادنا من زمان أسلافنا مع أسلافكم ، ولا نقصّروا (كذا) في الخدمة معكم ، متّع الله المسلمين بطول حياتكم... "[20] .

رسالة محمد بن البشير إلى مولاي العباس من أجل الحصول على ولاية وجدة

وكانت تقارير عامل وجدة في حق محمد بن البشير تفوح بتحامل كبير على أولاد البشير ، ويدخل ذلك في باب المنافسة على السلطة وما تجلبها لمن ظفر بها من المنافع المادية والحظوة لدى السلطان ، فإن ابن مسعود تجاوز كل العراقيل ، ومن أبرزها ما صادفه الوفد الذي بعثه إلى السلطان مولاي الحسن لما حل بمدينة فاس سنة 1874 ، حيث تعرّض إلى الإهمال ، ولم يحظ بشرف التسريح في الوقت المعتاد ، ويفسر ذلك في عرف المخزن بعدم الرضى عن الوفد المذكور ، وقد عبّر محمد بن البشر عن ذلك بعبارة بليغة تعكس كثيرا من الحنكة والمراس ، وجاءت كما يلي :

" الإهمال من قرائن الأحوال ، فلا علينا في ذلك ، فنحن في مقام الخدمة والسمع والطاعة بالتولية أو بدونها " [21] .

ومن جملة التحامل على ابن البشير وصهره علي بن رمضان الوجدي ، ما ضمّنه عامل وجدة في رسائله إلى السلطان من اتّهامهما بإفساد الرعية ، والسطو على مال المخزن وتبذيره ، وهذه بعض المقاطع من إحدى تلك الرسائل :
" فقد وجّه سابقا لشرفاء وزان يتعلق بهم في ولاية صهره ولد البشير أومسعود اليزناسني على وجدة وما ولاها من القبائل، وضيّع في ذلك مالا له بالا (كذا) ، ثم تعلق أيضا ببعض مرابطي القنادسة ، وأحضر له مالا كثيرا ليوجهه لحضرة سيدنا بقصد طلب الولاية له أو لولد البشير ، فامتنع له المرابط

www.beniznassen.com

المذكور ، ثم بعد ذلك وجّه على سيدي عبد الكبير مقدّم الزاوية الكرزازية ـ وكان بعيدا من وجدة ـ وحتّم عليه في القدوم لحضرة سيدنا الشريفة ليتوسط لهم فيما ذكر من الولاية ، وقد ذُكر لنا أنه دفع له مالا كثيرا أيضا ليطلب له بذلك ما ذكر من الولاية أيضا ، فإنْ اقتضى سديد نظر سيدنا أن يحوزه من يده لئلا يضيع هكذا وهكذا ، وقد أنهيتُ ما ذُكر لسيادة سيدنا ، ونظره أدام الله وجوده أسدّ وأنفع وأعلا وأرفع ، ومن جملة فعله يزوّر المكاتب على أهل البلاد والقبائل ويحضر عدول البلاد ويأذنهم بالشهادة على من لم يحضر من القبائل ، بل يُحضِر من أراد منهم ويُلزمه أن يشهد على نفسه بما أحبّ وأراد ، ويفعل حبّ أم كره ، خوفا منه ومن ظلمه وتجبّره ..." [22] .

وقد كان محمد بن البشير جادّا في طلب الولاية ، مهما كانت العراقيل التي يلاقيها ، فشاع النبأ بين قبائل شمال شرق المغرب ، مما زاده عزما على نيل المنصب المذكور ، وعبّر عن ذلك بقوله :

"... وحيث ظهر هذا الأمر وقال به الواصل والوارد، وفشى في جميع القبائل ، وصارت به الركبان ، فلا نقصّروا (كذا) في طلبه ولا نلتفت إلى غيره ، ولا غرابة فيه ، فبالخدمة والنصيحة تظهر المزية ، ويد المملكة مبسوطة على الرعية ، فنطلب الله تعالى أن يكون قضاء هذا الأمر ـ إن شاء الله على يدك ـ إمّا أن تكون مباشرته بنفسك الشريفة ، وإما أن يكون على يد غيرك ممن تصطفيه من حاشية الدولة السعيدة ، ويكون الأمر من عندك والعلم من عندنا ، وما تعمر به بيت مال المسلمين من يد العمال ، فنحن منه ببال ..."[23] .

يكشف هذا الخطاب البليغ والجرئ عن شخصية قوية ـ تميزت بكثير من الأنفة والكبرياء ، وهو بذلك يضع السلطان أمام الأمر الواقع [24] ، ومن جهة أخرى فقد واعَد بدفع المال إن أنعم عليه السلطان بالولاية ، وهذا أمر مألوف في النظام المخزني قبل الحماية ، بل كانت تقع في بعض الأحيان مزايدة بين المترشحين من أجل نيل منصب مخزني ، وقد يفوز به من يتفوق على منافسيه بدفع المال بسخاء للسلطان وحاشيته ، ويلتزم بدفع نصيب أوفر من الضرائب لبيت المال كل سنة ، ويتبيّن من عدة قرائن أن محمد بن البشير قد نال الحظوة لدى السلطان مولاي الحسن بما كان له من قوة النفوذ والمال الوفير ، فضلا عن ذلك ، فقد سخّر جميع الوسائل للفوز بولاية وجدة ، فاعتمد على المال والعصبية القبلية وعلى دعم الشرفاء والمرابطين وشيوخ الطرق الصوفية . كما أنه استعمل كل الوسائل الممكنة من أجل الحصول على إجماع القبائل بشأن توليته .
من جانب آخر اتصل محمد بن البشير بحاكم تلمسان بواسطة صهره علي بن رمضان من أجل الحصول على دعم السلطات الفرنسية لطلبه بشأن منصب عامل وجدة [25] ، وفي نهاية المطاف تحقق مسعاه عندما استدعاه السلطان مولاي الحسن للمثول بين يديه بقصبة سلوان في شهر نونبر 1874 ، فعيّنه عاملا على وجدة وأحوازها ، وقد فسّر البعض هذا التعيين بالآمال التي عقدها السلطان على العامل الجديد بغية وضع حد للدعاوي الفرنسية المتكررة والناتجة عن مشاكل الحدود ، فكانت ترهق بيت مال المخزن بدفع تعويضات مالية باهظة للسلطات الفرنسية بالجزائر [26].

وطبقا لظهير التعيين ، مارس العامل محمد بن البشير المهام المنوطة به، وكانت سلطته تشمل عمالة وجدة بكاملها، أي من مجال قبائل بني يزناسن وقبائل حوض ملوية السفلى في الشمال الشرقي إلى مشارف الصحراء جنوب فكَيكَ . وتجاوزت مهامه النظر في " أمور القبائل والقيام بالخدمة الشريفة " ، حيث صار بمثابة ممثل للسلطان لدى السلطات الفرنسية بالجزائر ، وتبعا لذلك انصب اهتمامه على حل دعاوي قبائل عمالة وجدة مع جيرانهم الفرنسيين والجزائريين ، فضلا عن محاولة إثبات معالم الحدود التي ظلت غير واضحة ، خاصة في مجال أنكَاد الشرقي وجنوب ثنية الساسي ، ولم يغفل استخلاص الجبايات الشرعية وغير الشرعية وتطبيق الأحكام المخزنية بكثير من الصرامة ، مما أثار ضده معارضة بعض القبائل ، وفي مقدمتها قبيلتي أنكَاد والمهاية .

www.beniznassen.com

وتفرّدت ظهائر تعيين عمال وجدة ـ ومن ضمنهم محمد بن البشير بن مسعود ـ بمهمة كثيرا ما يُعْهد بها للسفراء ، وهي الحفاظ على حسن الجوار والالتزام بتطبيق سياسة المهادنة مع السلطات الفرنسية بالجزائر، صوْنا لحفظ علاقة الصداقة بين المغرب وفرنسا ، مما قد يجنّب المنطقة الشرقية أي توسع فرنسي محتمل ، فكان العامل محمد بن البشير يتبادل الزيارات الودية بشكل منتظم مع حكام غرب الجزائر لحل المشاكل المستعصية في حينها وفي عين المكان ، كما كان يقوم بالتحقيق في الدعاوي من هذا الطرف أو ذاك بهدف إنصاف ذوي الحقوق ، دون التفريط في مطالب القبائل المغربية أو التنازل عن شبر من التراب المغربي ، خصوصا في أجزاء من الحدود ظلت معالمها غير واضحة ، وهو ما لم يرُق السلطات الفرنسية بالجزائر ، فحرّضت عليه منافسيه وجرّأتهم عليه بتقديم المساعدة لهم وإيوائهم عند الاقتضاء، كلما همّ العامل بزجرهم ، وهو ما تكرر كثيرا في حق أهل أنكَاد والمهاية على وجه الخصوص .

وبعدما لم يتحقق لفرنسا مُبتغاها أثناء ولاية العامل محمد بن البشير ، تحاملت عليه في التقارير الموجهة إلى وزارة الخارجية الفرنسية ، وكانت أصداؤها تصل إلى السلطان . إلا أن أهم المواقف التي أزعجت السلطات الفرنسية بالجزائر هي معارضة العامل لسياسة التعسف والابتزاز التي كانت تمارس على بني يزناسن وأهل أنكَاد ، الذين كانوا يملكون أراض شرق خط الحدود المستحدث سنة 1845 ، حيث كانوا ملزمين بالحصول على إذن مسبق من السلطات الفرنسية لحرث أراضيهم ، وملزمين أيضا بدفع الضرائب قبل فترة الحصاد ، فضلا عن الزيادة المنتظمة في قدر تلك الضرائب [27] ، وتلك سياسة فرنسية كانت ترمي إلى حمل تلك القبائل على بيع أراضيها التي أصبحت ضمن التراب الجزائري، أو التخلي عنها نهائيا دون أي مقابل ، فعارض محمد بن البشير هذا السلوك الذي يستهدف إلحاق الضرر بإخوانه ، فسقط في أعين الفرنسيين ، الذين عوّلوا عليه لخدمة مصالحهم على حساب القبائل المغربية .
وازداد التوتر تصعيدا بين العامل محمد بن البشير والسلطات الفرنسية، لمّا عارض أطماعها في ضم أجزاء من التراب المغربي بشرق أنكَاد ، حيث لم يتم وضع معالم واضحة بسبب تباين المواقف بشأن تحديد الملكية بين قبائل مغربية وأخرى جزائرية ، وسبق أن اتفق الطرفان المغربي والفرنسي على اعتبار تلك الأجزاء مناطق محايدة إلى حين إيجاد حل لها ، غير أن الطرف الفرنسي تراجع عن ذلك ، وقرر ضمّها إلى التراب الجزائري ، مما صعّد التوتر بين العامل محمد بن البشير والسلطات الفرنسية .
هذه جملة من الأسباب التي مهّدت لنكبة العامل محمد بن البشير ، وقد انضافت إليها الصراعات القبلية والمنافسة على الزعامة ، فكثرت الفتن بجوار خط الحدود ، وانعكست آثارها على القبائل الجزائرية المحتمية بالسلطات الفرنسية ، فتعددت احتجاجات وزارة الخارجية الفرنسية لدى بلاط السلطان مولاي الحسن. ويُستخلص من الكتابات الاستعمارية هدف خفي ، مفاده التهويل والمبالغة في النزاعات القبلية والتوتر بخط الحدود ، مما يعطي انطباعا بأن عمالة وجدة كانت تعيش في دوامة من الفوضى (Anarchie chronique) [28] ، والغاية من هذه السياسة هو التمهيد لاحتلال أجزاء من التراب المغربي ، خاصة في الجنوب الشرقي ، بالإضافة إلى نهج سياسة الابتزاز تجاه المخزن المركزي والحصول على امتيازات سياسية واقتصادية ، فذهب العامل محمد بن البشير ضحية هذه السياسة الاستعمارية الفرنسية ، لكن هذا لا يلغي مسؤوليته في سوء تدبير الشأن المحلي ، أي ما ارتبط بعلاقة العامل مع القبائل التي كانت تحت إمرته . خاصة وأنه كان مأمورا بتمتين الروابط بينها وبين السلطان .

كان المخزن على وعي كبير بحدود قوته في المناطق الحدودية البعيدة عن مركز القرار ، وتبعا لذلك نهج سياسة التساهل مع الرعية في كل ما يتعلق بالخدمة المخزنية (استخلاص الجبايات والمساهمة في الحرْكات) [29] ، وكثيرا ما تميز الخطاب المخزني للقبائل

www.beniznassen.com

الحدودية بما تنعته الوثائق المغربية بمصطلح " المُسايَسة"، ومن العبارات الدالة على ذلك : خطاب المخزن المأثور : " من أراد أن يطاع فاليأْمُرْ بما يُسْتطاع " ، وهي مؤشّر قوي عن وعي المخزن بحدود قوته ، ومن الأمثلة على ذلك أيضا : " لا تكلّفوهم ما لا يطيقون ، واستألفوهم ، وحبِّبوهم في جناب المخزن" [30] .

وهنا لابد من الإشارة إلى أن القبائل كانت تميّز بين عجز المخزن في مواجهة الدول الأوربية ، وبين قدرته على فرض سلطته في الداخل ، حيث ظل يتوفر على كل الوسائل لتأديب وتطويع القبائل التي خرجت عن طوعه إلى نهاية عهد الحسن الأول ، الذي "حرّك " إلى شرق المغرب مرتين ما بين سنة 1874 وسنة 187، وكانت الحرْكة فرصة لإظهار عناية المخزن بمناطق التخوم وطمأنة قبائلها من التهديدات الفرنسية ، وفي الوقت ذاته كان للتك الحرْكة جانبها الزجري، المتمثّل في إظهار قوة الدولة ، لتظل صورة المخزن في أذهان الناس مرادفة للقوة والعظمة، وما يتولّد منهما من هيبة ، ولم يفت السلطان أن يمارس عنفا نموذجيا من حيث القسوة في حق كل من أظهر انحرافا عن طاعة المخزن ليكون عبرة للآخرين ، وهو ما يصدق على أكبر قواد" عمالة وجدة" ، محمد بن البشير أُومسعود اليزناسني ، الذي صدر منه سلوك مخالف لأعراف الخدمة المخزنية ، التي تقتضي الطاعة والامتثال للأوامر السلطانية .

وقد تعددت روايات الإخباريين عن نكبة الحاج محمد بن البشير (الناصري ، المشرفي ، ابن زيدان ، مَحمد بن رحّال ، فْوانو) ، وتتفق هذه الروايات على أن محمد بن البشير قد استند إلى المشروعية التي منحها له ظهير التعيين [31] ، فمارس سلطة مطبوعة بالحزم والاستبداد أثناء مباشرة الأمور المخزنية ، فتعددت تظلمات القبائل لدى السلطان ، ووجدت آذانا صاغية في حاشية البلاط ، التي خاب أملها فيه من حيث السخاء والعطاء ، كما أن العامل عجز عن استيفاء الجبايات لبيت المال بسبب النزاعات القبلية ، يضاف إلى ذلك تقارير السلطات الفرنسية المتحاملة عليه ، وهذه جملة من الأسباب ، كانت كافية للدفع بالسلطان إلى عزله ، وفي هذه السياق تدخل الوقعة التي كانت بين عامل تازة ومحمد بن البشير ، وقد أذكى التوتر بينهما المنافسة على الزعامة في شرق المغرب ، وما يترتب عنها من جاه ومال وحظوة لدى السلطان ، وهذه خطة أيقن محمد بن البشير أنها تستهدف تنحيته عن ولاية وجدة ، وقد زاد يقينا بذلك لما شاع وذاع بين القبائل الوجدية ، أن عامل تازة المذكور هو الذي فاز بولاية وجدة .

ونُجْمل أحداث هذه الواقعة في تمنّع عامل وجدة ـ محمد بن البشير ـ من الامتثال للأوامر السلطانية التي حملها عامل تازة، لَمّا قصد شرق المغرب من أجل استخلاص الضرائب مرفوقا بمولاي علي ، فاعترضت قبائل بني يزناسن المحلّة المخزنية ونهبتها ، وبادر محمد بن البشير إلى تبرئة نفسه من هذه الوقائع المشينة ، التي استنكرها بشدة ، والتزم بتعويض ما ضاع بأكثر منه، غير أن السلطان قد حسم أمره ، وعزم على عزله ، واقتضت المصلحة إرجاء تنفيذ القرار إلى الوقت المناسب .

ولما زار السلطان مرة ثانية شرق المغرب في صيف سنة 1876 وخيّم بجوار قصبة سلوان ـ بعث رُسله لاستقدام محمد بن البشير لدى حضرته ـ غير أن هذا الأخير ماطل في الاستجابة للأمر السلطاني ، خوفا من العقوبة ، وهذا أمر غير مقبول في التقاليد المخزنية ، فلجأ السلطان إلى الدهاء السياسي من أجل القبض عليه، فتظاهر بمنحه الأمان لنيل ثقته ، ولما حضر بين يديه يوم 25 غشت 1876 ، صدر الأمر بالقبض عليه وعلى صهره علي بن رمضان الوجدي ، وأرسلا معا إلى سجن فاس ، ثم نُقلا إلى مراكش ، حيث منّ عليهما السلطان بالإقامة بعد أن أعطى كل واحد منهما جارية وأجرى النفقة الكافية عليهما إلى أن ماتا ، وقد توفي محمد بن البشير بمراكش حوالي سنة 1883 ، أما علي بن رمضان فقد تأخرت وفاته إلى سنة 1895 ، وقبل وفاة هذا الأخير بسنوات معدودة، اتصل ببعض قواد بني يزناسن ، قصْد استعطاف السلطان لإطلاق سراحه مقابل قدر من المال ، إلا أن ذلك لم يتحقق ، ونورد بخصوص هذه النازلة مقتطفات من رسالة القائد المختار الكَروج إلى السلطان، وقد جاء فيها ما يلي :

www.beniznassen.com

" ... وبعد فليكن في كريم علم مولانا أعزه الله أننا كنا قدّمنا الإعلام لجانبه الشريف في شأن خديمه علي بن رمضان الوجدي، لعله يقتضي النظر الشريف بالإنعام عليه بالخروج من السجن ، بعد أن تؤدّى ألفان وخمسمائة ريال لبيت مال المسلمين عمّرها الله ، وعدِمنا الإجابة جعل الله المانع خيرا ، وها نحن قد جددنا الكتب للسيادة الكريمة إن اقتضى نظره الشريف ذلك ، يشير إلينا بجواب كريم ، لكي يكون الكلام على من تكفّل بذلك بالفصل والأداء ..."[32] .

كما بعث علي بن رمضان الوجدي رسالة استعطاف إلى القائد محمد الصغير (نجل محمد بن البشير بن مسعود)، وهذه بعض المقاطع منها :
" إلى المحب الأمجد الفاضل الأسعد الخيّر الرئيس، القائد الحاج محمد بن البشير اليزناسني، سلام عليك وحمة الله عن خير سيدنا أيده الله ونصره ، وبعد ، فلا يخفى عليك ما لنا من جهة الصائر ومن جهة الضرر ، ولولا السيد العربي يواسينا لضعنا ، وقد علمت أن أولادنا لم يصل إلينا منهم أحد ، والآن فنريد من سيادتك ألا تقصّر في جانبنا عند السيد العربي ، هو المعوّل عليه ، ويصلك داخله بطاقة وجّهها للفقيه بارك الله لنا فيك وفي ذريتك ومتّعنا بحياتك ، والآن سيدي خذ بيدنا أخذ الله بيدك ، فها نحن محترمون بذريتك بارك الله فيهم ، وانظر فينا وجه الله ووجه الدم والمصاهرة ، وسلّم منا على السيد العربي وعلى السيد عبد السلام أخيك ، وعلى المحبة والسلام ، وفي 15 المحرم الحرام عام 1306 " [33] .

كانت نكبة الحاج محمد بن البشير كبيرة بحجم مكانته بين القبائل وبين أقرانه من رجال المخزن ، فقد شرّد المخزن عائلته وأطلق يد القبائل في أملاكه وماله ، واستهدف السلطان من هذا التأديب النموذجي استرجاع هيبة المخزن على قبائل المنطقة الشرقية ، ويبقى هذا الزجر عبرة لها ، وهكذا كانت سياسة المخزن في القرن التاسع عشر مع كل من خرج عن طوعه ، والأمثلة كثيرة في هذا الباب في تاريخ المغرب .

غير أن ما يُستغرب له المطّلِع على خصوصيات تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر، هو أن محمد بن البشير لم يبادر إلى طلب حماية دولة أجنبية قبل ملاقاة السلطان ، تأمينا لنفسه وذويه من سطوة المخزن ، رغم أنه كان على بيّنة من الأساليب التي كان يلجأ إليها المستضعفون أو رجال الدولة الذين يخشون انتقام المخزن منهم ، حيث كان شائعا اللجوء إلى طلب حماية دولة أجنبية أثناء ممارسة المهام المخزنية، أو عند الإعفاء منها ضمانا للأمان والحيطة من عقاب المخزن ، وكثيرا ما حصل كبار رجال الدولة على الحماية القنصلية سرا ، واستظهروا بها عند الاقتضاء ، ونستحضر في هذا الباب نموذج شيخ الطريقة الوزانية الشيخ عبد السلام بن العربي الذي فاز بالحماية الفرنسية سنة 1884[34] ، وكذا الوزير المهدي المنبهي الذي حصل على الحماية البريطانية في مطلع القرن العشرين ، ونستحضر أيضا الحماية التي تحصّن بها شيخ زاوية تامصلوحت بحوز مراكش[35]، والأمثلة كثيرة في تاريخ المغرب .
وكانت مسألة الحماية من المشاكل التي أزعجت المخزن، وعملت على تقويض سلطته من الداخل ، وقد حاول إبرام عدة اتفاقيات في الموضوع للحد من آثارها. (مؤتمر مدريد حول الحماية سنة 1880).
من المرجّح أن محمد بن البشير بن مسعود لم يلجأ إلى طلب الحماية ـ خاصة الفرنسية منها ـ لتقديره للمخاطر التي قد تنعكس على المغرب الشرقي، إذا ما أقدم كبار القوم من أقرانه على طلب الحماية من دولة أجنبية ، حيث لم يسبق لأحد من المخزن المحلي بشرق المغرب أن احتمى بدولة أجنبية ، خصوصا وان أولى المخاطر التي قد تترتب عن الحماية الفرنسية بشكل خاص ، هو توفير ظروف مواتية للتوسع الفرنسي ، وفتْح الباب للسلطات الفرنسية من أجل التدخل في شؤون شرق البلاد ، بدعوي حماية كل من احتمى بها ، وهي معتادة بعدم التفريط فيهم ، تحت ذريعة صوْن

www.beniznassen.com

كرامة وعظمة فرنسا ، وكانت السلطات الفرنسية ترحّب بالتعامل مع كبار القوم في إطار ما سمي بـ : " سياسة القبائل " .

ونظرا لما عُرف عن بني يزناسن من مقاومة وصمود في وجه التوسع الفرنسي ، وكان شائعا بين القبائل صيتهم في الجهاد منذ احتلال الجزائر ، فكان من المستبعد في نظر محمد بن البشير طلب الحماية الفرنسية ، التي كانت قد تقيه وتدفع عنه كل أنواع الزجر والعقاب ، خصوصا وأنه هو نفسه وقف في وجه المصالح الفرنسية لما كان متوليا على عمالة وجدة ، وقد سار على نهجه بنو جلدته الذين لجئوا إلى الجزائر ، حيث لم يطلبوا الحصول على الحماية الفرنسية (الحماية القنصلية) . وكل ذلك من أجل الحفاظ على مكانتهم بين القبائل .
ومن باب التذكير والمقارنة أيضا ، نسجل أن محمد بن حسن الحجوي ، كان من خدام المخزن بالمغرب الشرقي في مطلع القرن العشرين ، حيث كان أمينا للعسكر بوجدة ، ثم صار مندوبا مخزنيا بالحدود ، غير أنه كان من السباقين إلى طلب الحماية الأجنبية سرا ، واستظهر بها لما علم أن السلطان مولاي حفيظ يسعى في طلبه من أجل محاسبته ، لكن بفضل حصوله على الحماية أفلت من قبضته [36]. وهذا سلوك لم يلجأ إليه محمد بن البشير بن مسعود اليزناسني ، ومعروف لدى الخاص والعام كيف كانت نهاية الحجوي فور استقلال المغرب سنة 1956 .
كانت نكبة محمد بن البشير عبرة لكل المتعاملين مع المخزن ، فسادت الحيطة والحذر منه ، وصار الأمان الممنوح من طرفه لا يولد الإطمئنان للمستفيد منه ، ونستحضر بهذه المناسبة ما وقع لنجل الشيخ بوعمامة مع السلطان عبد العزيز ، حيث حصل على عقد الأمان مختوما بطابع السلطان نفسه ، بعد أن تخلى عن الثائر الجيلالي الزهوني المشهور باسم الروكَي بوحمارة ، ولم يكتف بالحصول على عقد الأمان ، بل طالب السلطان بإشعار الدول الأجنبية بهذا الإجراء ، قبل إعلان توبته ، وزيادة في تحصين نفسه حصل على الحماية الفرنسية قبل حضوره بين رجال المخزن بوجدة سنة 1905 ، ورغم عقد الأمان والتزام السلطان به ، فقد ألقي عليه القبض وأرسل إلى سجن فاس ، لكنه سارع إلى الاتصال بالسلطات الفرنسية والاستظهار بالحماية الفرنسية ، فرُدّ له اعتباره وأطلق سراحه معززا مكرما [37] .
وهذا أمثلة أوردناها من باب المقارنة بين محمد بن البشير وأقرانه الذين تحصّنوا بحماية الدول الأجنبية ، فأفلتوا من قبضة المخزن ، واتقوا شر عقابه وزجره .

ومن باب الموضوعية ، لابد من الوقوف عند مسؤولية محمد بن البشير فيما ألت إليه الأوضاع أيام ولايته ، وكانت سببا في نكبته ، حيث لم يميز بين الزعامة القبلية والخدمة المخزنية ، أو ما يعبّر عنه بلغة العصر بالمصلحة الخاصة والمصلحة العامة ، فكانت ردود أفعاله تجاه المخزن المركزي تستند إلى موقعه كزعيم لاتحادية قبلية قوية ، مبني على العصبية ، ولم ينتبه إلى أن الأسبقية بعد تعيينه عاملا ، أضحت للخدمة المخزنية وليس للزعامة القبيلة ، فلم يحسب عواقب تصرفه ـ الذي عُدّ تصرفا طائشا ، لا يليق بخديم من خدام السلطان ، وهو ما جرّ عليه وعلى عقبه نقمة المخزن ، التي دامت حوالي عشر سنوات (1876 - 1886) .

4 ـ آثار النكبة ومحاولة استرجاع الحظوة

عانى أولاد البشير كثيرا من نكبة كبيرهم الحاج محمد بن البشير بن مسعود ، حيث تعداهم الزجر والعقاب ليطال كل من وقف إلى جانبهم في محنتهم ، فتفرقت الجموع من حولهم ، ونثبت بخصوص هذا الموضوع رسالة حسنية إلى القائد محمد بن محمد الورْيمشي ، وجاء فيها ما يلي :

" خديمنا الأرضى القائد محمد بن محمد الورْيمشي اليزناسني ، وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله .

www.beniznassen.com

وبعد ، فقد وصلنا كتابك أخبرت فيه أنك قبضت على الفسّاد الذين كانوا يتعرّضون على أولاد البشير أمسعود ويحمونهم ، وأن البعض منهم لا زلت تترصّده حتي يلحق بهم ، وأشرت بأن لا يُسمع كلام أحد من الذين يردون على حضرتنا العالية بالله مظهرين للمحبة والنصيحة وهم مصرّون على الفساد .....وأعلمتَ أن الفُسّاد أولاد البشير بمدينة تلمسان .

فقد عرفنا ذلك وصار ببالنا الشريف .

فاعْلمْ أن ما ذكرته من كون أولاد البشير بتلمسان ، قد بلغنا ذلك قبلُ ، وقبضُك على من عيّنتَ من الفسّاد الذين يحمونهم ، فقد أصبتَ بالدواء محل الداء ، أصلحك الله ، ومن ترصُده من الباقين من الفسّاد ألحقهم الله بأشكالهم..." [38].

وقد سبق أن بادر الكثير من أولاد البشير وعشيرته إلى تأمين بعض متاعهم ومالهم عند بعض معارفهم من الجزائريين قبل حصول النكبة . وتحدثت بعض الروايات عن حيلة انطلت على المرافقين من رجال المخزن لأبناء محمد بن البشير وذويهم والمقربين إليهم ، الذين لجأوا إلى مليلية بدعوى كراء باخرة بغية نقلهم إلى طنجة ومنها إلى فاس ، إلا انهم توجهوا إلى مدينة وهران بعد ادعاء حصول عطب في الباخرة ، حيث استقبلتهم السلطات الفرنسية وآوتهم بمدينة تلمسان في نهاية المطاف ، وقد قدّر عددهم بحوالي مائتي نفر [39].

وقد كان قائد المهاية ، الخصم التقليدي للأولاد البشير ـ قد أشعر السلطان بفرارهم إلى تلمسان ، وهذا مقطع من خطابه :

" .... فليكن في كريم علم سيدنا أن أولاد البشير أومسعود فرّوا بأنفسهم للإيالة الشرقية ، وكانوا في مدينة تلمسان ، وفي هذه الأيام رجعوا للمرسى متاع الغزوات وتوجهوا بالبابور لناحية طنجة، ومن هناك الله أعلم بهم ، وبقي عيالهم في زاوية أولاد سيدي علي وسعيد والبعض من عيالهم في دار أحمد انْدادّ ..."[40] .

ولم يقف الزجر المخزني عند هذا الحد ، بل أمر السلطان مولاي الحسن قواد قبائل بني يزناسن إخراج من تبقّى من أولاد البشير من موطنهم بالجبل وتوجيههم للأعتاب الشريفة بفاس[41] .

وظل المخزن يترصّد أخبار أولاد البشير اللاجئين بالجزائر، حيث بعث عامل وجدة تقريرا في شأنهم ، وجاء فيه ما يلي :

" وصلني شريف كتاب سيدنا أيده الله فيما بلغ مولانا من أن القائد عمرو بن الحاج أجيل العتيقي قصَدَ أولاد البشير وُمسعود بالناحية الشرقية ، ومكث عندهم ثمانية أيام وأعطوه فرسا ورجع لمحله ، واشتغل باللّف على الخوض ، وأمرني مولانا أعزه الله أن أكون على بال من ذلك ونخبر بالحقيقة والواقع ..." [42] .

وقد استمرت متاعب أولاد البشير إلى تاريخ وفاة والدهم بمراكش حوالي سنة 1883 ، وحينئذ ظهرت بوادر العفو عنهم ، وهو ما تحقق سنة 1886 ؛ حيث أنعم عليهم السلطان مولاي الحسن بالعفو التام ، وعزز ذلك بظهير شريف لرد الاعتبار لهم ورجوعهم إلى موطنهم ، وهذه مقتطفات من جوابهم ضمّنوه توبتهم وشكرهم :

www.beniznassen.com

" ... أنهي (كذا) لعلم سيدنا أننا كنا توسّطنا بخدام سيدنا بالتشفّع فينا عند سيدنا ، فساعدهم بما طلبوه في جانبنا واستخرج لنا ظواهر شريفة مؤسسة بالرجوع لوطننا ، على شرط الجلوس عند الحد بقيد لزومنا الثمرة والجد ، واشتغالنا بما يعني في سائر الأحوال (كذا)، وعدم الدخول في أمر من الأمور والخوض في فصول الفضول ، فنحن ممتثلين (كذا) سامعين طائعين بما أمرنا مولانا نصره الله ، فقدمنا إلى وجدة وتلاقينا مع عمّال سيدنا ، فمنهم القائد السيد عبد المالك السعيدي [عامل وجدة] ، وفرح بنا غاية، ودفع لنا الظهير الشريف...
وقدمنا إلى قصبة سيدنا السعيدة عيون سيدي ملوك، وتلاقينا مع خديم سيدنا القائد السيد العربي بن محمد المديوني ، وفرح بنا غاية وما قصّر في شيء، ودفع لنا الظهير الشريف ، فقبضناه وقبّلناه وعلى الرأس والعين وضعناه ، وامتثلنا جميع أوامره واجتنبنا نواهيه...

ورجعنا الآن لتلمسان لنهيئوا الرحيل بأولادنا وجميع إخواننا ، وبعد نزولنا في بلادنا لا بد لنا من القدوم لسيادة سيدنا بالتعزية في والدنا المرحوم بالله جعل الله البركة في عمر سيدنا ، ومن المعلوم أن للسيد التصرف في عبيده كيف شاء وبما شاء ، والحمد لله الذي أنقذنا سيدنا من ظلمات الجهل وأدخلنا في رفقة الإسلام ، والمطلوب من سيدي أن ينظر فينا بعين الرضى والراحة والرحمة ، وغظ الطرف عن ما سلف ولا يحاسبنا بما صدر منا من التقصير ، لأن الإنسان محله الخطأ والنقصان ، وسيدنا موصوف بالصبر والشفاعة بكل أحد ولا يسمع في جانبنا قول وسواس ، ولا يخفى على سيدنا أهل هذا الوطن ، وإخواننا الذين هم مستحرمين (كذا) بعتبة دار سيدنا بمدينة فاس، طالبا من سيدنا أن يمنّ علينا باجتماع شملهم معنا ، فكلنا من جيش سيدنا نصره الله ، ونحن عند السمع والطاعة لما أمرنا به مولانا نصره الله ، وقد سألنا من سيدنا دعاء الخير الصالح، كي يصلح حالنا وأحوالنا بجاه جدك سيدي الأولين والآخرين ، وعلى بركة الله والسلام في 18 جمادى الأولى عام 1303" [43] .

يتبيّن من هذا الخطاب أن أولاد البشير ظلوا مقيمين بتلمسان إلى حدود سنة 1886 ، وبعد حصولهم على العفو أخذوا يتهيأون للعودة إلى موطنهم ، كما أن بعض إخوانهم كانوا " مستحرمين " بفاس في انتظار حصول العفو ذاته ، وهذا تقليد معروف في تاريخ المغرب . فبادر هؤلاء إلى طلب جمع شملهم مع إخوانهم العائدين من منفاهم بتلمسان ، وهذا مقطع من خطابهم إلى السلطان :

"... وبعد فقد أنبؤونا خدامك إخواننا أولاد الحاج محمد بن البشير أمسعود بإنعامك عليهم بالإياب لبلادهم واستقرارهم بها ، محترمين موقرين معظمين ، كما نطلب من سيدنا أعز الله علاه ورفع رايته وأعلامه، ينعم علينا بإيابنا إليها كذلك، وبجمْع شملنا معهم ... " [44] .

وقد استجاب السلطان لطلبهم وساعدهم في العودة إلى موطنهم . ويتبيّن من الرسائل المخزنية أن الحاج محمد الصغير (نجل الحاج محمد بن البشير) قد أنعم عليه السلطان بظهير التولية على إخوانه ، واعتبر البعض هذا التعيين محاولة من المخزن المركزي من أجل الحفاظ على توازن القوة والمفوذ بين قواد قبائل بني يزناسن ، في وقت أخذ نفوذ القائد بولنوار الهبيل يتعاظم إلى جانب القائد بوبكر المهياوي .

وكثير من كبار القوم ببني يزناسن، لم ينظروا إلى رد الاعتبار لأولاد البشير بعين الرضي ، خصوصا بعد حصول محمد الصغير على ظهير القيادة ، فقد اشعل هذا القرار نار المنافسة بين قواد بني يزناسن ، حيث حاول محمد الصغير الاستفادة من أمجاد اولاد البشير السابقة ، فتصدّر المجالس ، وصار يُشار إليه بالبنان، ويُخاطَب في الرسائل بعبارات التقدير والتبجيل من قبيل :

" المُحِبّ الأمجد ، الفاضل الأسعد ، الخيّر الرئيس، القائد الحاج محمد بن البشير اليزناسني... "[45] .

www.beniznassen.com

بل صار البعض يتشفّع به لدى السلطان ، وكان ذلك حال صهر والده علي بن رمضان الوجدي ، الذي ظل قابعا بمراكش في شبه إقامة جبرية ، فخاطبه بالعبارات التالية :
" ... والآن فنريد من سيادتك ألا تقصّر في جانبنا ...، ويصلك داخله بطاقة وجّهْها للفقيه بارك الله لنا فيك وفي ذريتك ومتّعنا بحياتك ، والآن سيدي خذ بيدنا أخذ الله بيدك ، فها نحن محترمون بذريتك بارك الله فيهم ، وانظر فينا وجه الله ووجه الدم والمصاهرة ... " [46] .
رسالة استعطاف من علي بن رمضان الوجدي إلى محمد الصغير من أجل التدخل لإطلاق سراحه
وسرعان ما تحولت المنافسة على الزعامة إلى تحزّب بين قبائل بني يزناسن وأهل أنجاد ضد الحاج محمد الصغير، حيث لم يعترفوا بظهير التولية المنعم به عليه ، بل إن إخوانه من قبيلة بني وريمّش أنفسهم، قاتلوه وأخرجوه من الوطن ، فلجأ مرة أخرى إلى غرب الجزائر هربا منهم [47] .
وازداد التوتر بين قبائل بني يزناسن عقب وفاة السلطان مولاي الحسن في شهر يونيو 1894 ، حيث أصبح القائد بولنوار الهبيل هو صاحب الكلمة النافذة ضدا على عامل وجدة ، فقرر الصدر الأعظم احمد بن موسى تعيين إدريس بن يعيش عاملا على وجدة وأحوازها ، فتحزبت القبائل ضده وطاردته داخل التراب الجزائري ، مما كان سببا في إعفائه من منصبه .

وقبل ذلك بقليل عانى محمد الصغير من هذا التحالف القبلي، فبعث إلى احمد بن موسى رسالة تظلم ، نقتطف منها هذه المقاطع :

" حَفِظَ اللهُ بِمنّهِ مَقامَ الرئيسِ الأسْعدِ وزِيرِ سيّدِنا الفقيهِ العَلاّمَةِ والحَبْرِ الفهّامَةِ سيدي أحمد بن موسى ... ، وما يجب به إعْلامُ سيدنا من هاذه (كذا) الوطنِ على ما هُمْ عليه من اللُّفُوفِ الشيطانية التي نهى الله عليها وسيدنا المقدس برحمة الله ، ولن يحصل منهم طائل للخدمة الشريفة، وسبب فساد كلمة المَخْزانية... حمّادَة البُوزكَّاوي وعبد القادر بوترفاس النجادي وبلَنوار العتيقي التغاسروتي وما يليهم من حزبهم الشيطاني...، فعكسوا ما أمرهم به سيدنا وصاروا يشدّ (كذا) العضد للفسّاد المنحرفين عن عمالهم ، ويقلبون الحقائق لسيدنا...، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، فنحن كرهونا وبغضونا هاذه (كذا) العمال من جانب خدمتنا الصادقة مع
رسالة تظلم من محمد بن البشير الصغير إلى الصدر الأعظم
سيدنا ولم نتبعهم في اللف الشيطاني ، ورجعوا علينا وقطعوا أشجارنا وخرّبوا ديارنا وأخذوا أثاثنا...، ونحن على ما تعاهدنا به معك في النزول في المحل الذي تكرّم به علينا سيدنا بمدينة فاس...، ونحبك لا تقبل فينا كلام الوشات (كذا) والحاسدين الذين لا يريدون إلا فسادا...[48] .
يتبين من هذا الخطاب مدى اليأس الذي بلغ حده بالحاج محمد الصغير ، حيث وقع التضييق عليه بموطنه كما وقع لوالده إبان نكبته ، فصار خصومه يوسوسون حاشية السلطان ضده ، وصادف الحال أن محمد الصغير كان من المتعلقين بآل الجامعي ، الذين كانت لهم حظوة كبيرة لدى السلطان المتوفى مولاي الحسن ، غير أنهم عارضوا بيعة عبد العزيز، فنكبهم الصدر الأعظم شر نكبة ، فصار محمد الصغير من المغضوب عليه بحكم ولائه وتعلقة بأولاد الجامعي ، وكان من المؤمل حسب وعد السلطان المتوفي الإنعام عليه بالسكنى بفاس . وزاد من متاعبه أنه كان فارغ الوفاض ، ولم يستطيع تقديم هدية تليق بمقام السلطان وتشرف مكانته ، فما أن وفد إلى فاس بهدف تهنئة السلطان الجديد ، حتى القي عليه القبض وأودع بالسجن في بداية سنة 1895 .
دامت محنة محمد الصغير إلى نهاية سنة 1902 عقب قيام ثورة الروكَي بوحمارة ، الذي انتصب سلطانا بتازة ، والتفت حوله جموع كثيرة من القبائل في بداية أمره ، حيث انتحل اسم مولاي مَحمد بن مولاي الحسن ، وادعى أنه صنو السلطان عبد العزيز ، الذي استولى على مُلك أبيه ، وأذاع الثائر بين الناس موالاة السلطان ومخزنه للكفار ورغبتهم في نقل نظمهم وعاداتهم وإدخالها إلى المغرب ، وتعززت دعوته برفض الإصلاح الجبائي المشهور باسم " الترتيب " [49] .
وما أن اقترب الثائر من " عمالة وجدة " في مستهل سنة 1903، حتى وقعت القبائل في حيرة من أمرها ، البعض منها تمسك بالمخزن العزيزي ، والبعض الآخر ناصر الثائر ،

www.beniznassen.com

وتبعا لذلك انقسمت قبائل بني يزناس : جزء منها آزر " الفتّان "، وقسم آخر، تشبّث ببيعة السلطان عبد العزيز .
في سياق هذه الفتنة ، اتجهت أنظار المخزن العزيزي إلى أسرة اولاد البشير لإبقاء قبائل بني يزناسن على الطاعة للسلطان الشرعي ، وفي هذا الإطار عمد السلطان إلى الإفراج عن محمد الصغير المعتقل بسجن فاس منذ سنة 1895 ، وعيّنه قائدا على كافة بني يزناسن وأكرمه بفرس وخيمة مخزنية في نهاية سنة 1902 ، والتزم محمد الصغير بالولاء للسلطان عبد العزيز والعمل على تمتين الروابط بين القبائل اليزناسنية والمخزن الشرعي . غير أن المنافسة على الزعامة أثارت ضده معارضة شديدة ، تزعمها القائد بولنوار الهبيل قائد قبيلة بني عتيق ، الذي اعتبر الحاج محمد الصغير ـ القائد الجديد ـ منافسا خطيرا له بين قبائل بني يزناسن ، فعارض القرار المخزني ، واستخدم كل طاقته لعرقلة عودته إلى موطنه ، وكان آنذاك بولنوار الهبيل مترددا بين التزام الطاعة والولاء للسلطان عبد العزيز أو الانحياز إلى دعوة الروكَي بوحمارة . فتجددت العداوة بين الرجلين ، بعد أن تمنّع بولنوار الهبيل من الصلح ، وحسب تقرير عامل وجدة أحمد بن كروم ، فقد " جمع كل منهما حزبه وزحفوا لبعضهم البعض يوم السبت سابع من شهر التاريخ (شوال) ، فانهزم لهبيل وجموعه وتبعهم ولد البشير بن مسعود ومن معه ، إلى أن أوصلوهم لخيامهم ، فمات لهبيل وعشرون رجلا من إخوانه "[50] .
ومن جانبها تتبعت السلطات الفرنسية بالجزائر هذا الصراع القبلي وهذه الفتنة الحالّة بشرق المغرب ، وتضمنت تقارير ضباطها معلومات مفصلة عنها ، ويتبيّن منها عجز محمد الصغير عن جمع كلمة بني يزناسن ، بهدف القضاء على الثائر ، بل اضطر هو نفسه إلى اللجوء للتراب الجزائري كلما وقع التضييق عليه من طرف أنصار الروكَي ، وظل الأمر على هذه الحال إلى أن وافته المنية حوالي سنة 1906 [51] ، فبادر نجله المنصوري إلى طلب خلافته في منصب القيادة ، غير أنه صادف أحداثا طارئة وخطيرة كان لها تأثيرها البالغ على شرق المغرب ، بل على البلاد بأكملها ، والمقصود بذلك احتلال وجدة في 29 مارس 1907، ثم زحْف القوات الفرنسية نحو جبال بني يزناسن لتمهيدها [52] . فاتهم المنصوري قائد الجيوش المخزنية المخيمة غرب وادي ملوية (عبد الرحمان بن عبد الصادق) بالتماطل في تمكينه من ظهير التولية على إخوانه ، وكشفت الأحداث اللاحقة عن تمتيعه بالظهير المذكور ـ فكان خير خلف لخير سلف [53] .

****

www.beniznassen.com

[1] ، مطبوعات دار المغرب ، بنو يزناسن عبر الكفاح الوطني ـ قدور الورطاسي للتأليف والترجمة والنشر . الرباط 1976 . ص 21 وما بعدها .
ـ 1873 ـ 1907 شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي ـ عكاشة برحاب ، جامعة الحسن الثاني ، عين الشق الدار البيضاء 1989 . ص 57 ـ 67 .
- L.Voinot, Oujda et l' Amalat . L. Fouque. Oran 1912. pp 193 –201.

[2] - P.de Cénival, « La légende du juif Ibn Méch'al et la fête du sultan des tolbas à Fès » .Hespéris. 1925. pp137-200.

[3] - Voinot , Oujda et l'Amalat , op.cit. pp 207 – 218 .

[4] مطبعة الرباط . الزاوية البوتشيشية . دراسة معززة بالوثائق ـ عكاشة برحاب ، نيت . 2004 ص 39 ـ 40 .

[5] . معلمة المغرب المجلد الخامس . ص 1591 . " بني وريمش " ـ مادة

[6] . مرجع سابق . ص 98 ـ 109 ، شمال المغرب الشرقي ـ عكاشة برحاب

[7] تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد ـ محمد بن عبد القادر الجزائري ، القادر. دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر. الطبعة الثانية..بيروت 1964 .

[8] الدار .، إتحاف اعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس ـ عبد الرحمان بن زيدان البيضاء ، الطبعة الثانية . الرباط 1990. . الجزء الخامس . ص 88 ـ 89 .

[9]- L.Voinot, « La campagne de 1852 contre les Béni Snassen » Revue Africaine . 1912 . pp571-606.

[10] . م .س . ص 105 ـ 109 . شمال المغرب الشرقي ـ عكاشة برحاب ،

[11] - L.Voinot , « Le développement et les résultats de la crise de 1859 dans les confins algéro-marocains ». Rev. Africaine 1918 . pp 336-457 .

[12] . ـ انظر رسالة الحاج ميمون إلى حاكم وهران ضمن الملحق باللغة الفرنسية

[13] ـ يعتبر " الميعاد " مجلسا للجماعة عند قبائل وجدة ، ويعني في ذات الوقت اجتماع الأعيان للنظر في القضايا ذات المصلحة العامة ، انظر :
. ، م . س . ص 159 ـ 161 شمال المغرب الشرقي ـ عكاشة برحاب ،

[14] - Germain Ayache , Etudes d'histoire marocaine S.M.E.R.

1979 . pp 159 – 176 .

[15] - L. Voinot , Oujda et l'Amalat . op . cit .

[16] ، انظر : عكاشة برحاب ـ حول مفهوم اللف ـ شمال المغرب الشرقي . م. س . ص 151 - 158 .

[17] - L.Voinot , « Une phase curieuse des rapports des autorités algériennes avec l'Amalat d'Oujda, 1873- 1874 » . Revue Africaine . 1922. pp 85 – 123 .

[18] - L.Voinot, « La menace des Ouled Sidi Cheikh contre le tell algérien et les dangers de leurs intrigues au Maroc , 1870 –1873 » . Rev . Africaine 1920 . pp 62 –133 .

[19] ، عكاشة برحاب ـ شمال المغرب الشرقي . م . س. ص 207 ـ 212 .

[20] رسالة الحاج محمد بن البشير إلى مولاي العباس في تاريخ ثاني محرم عام 1291 / 17 ـ 2 ـ 1874 . نص الرسالة محفوظ بمديرية الوثائق الملكية بالرباط ، ملف وجدة ـ انظر نسخة مصورة للرسالة أسفله ، انظر الوثيقة رقم 2 ضمن هذا المجموع .

[21] رسالة الحاج محمد بن البشير المشار إليها في الهامش أعلاه ـ .

[22] نص الرسالة محفوظ بالخزانة الحسنية بالرباط ، محفظة رقم 5 ـ ملف مولاي الحسن. انظر الوثيقة رقم 3 ضمن هذا المجموع .

[23] رسالة الحاج محمد بن البشير إلى مولاي العباس المشار إليها في الهامش رقم 20 ، انظر الوثيقة رقم 2 ضمن هذا المجموع .

[24] ، عكاشة برحاب ـ شمال المغرب الشرقي . م . س . ص 212 .

[25] - L.Voinot , « Une phase curieuse des rapports des autorités algériennes avec l'Amalat d'Oujda , 1873 – 1874 » . Rev Africaine . 1922 .pp 102 – 105 . voir pièces justificatives .

[26] المجال الحدودي بين المغرب والجزائر في مطلع القرن العشرين (1900 ـ 1912) ، ـ عكاشة برحاب . منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية . 2002 . ص 19 ـ 40 .

[27] - H.M.P de La Martinière et N. Lacroix, Documents pour

Servir à l'étude du Nord-Ouest Africain .Publié par le Gouvernement Général de l'Algérie . Lille .1894.T.1.pp 42 – 121 .

[28] - L.Voinot , « Quelques inconvénients de l'anarchie des tribus marocaines voisines de l'Algérie , 1890- 1892 » . Bulletin de la Société de Géographie et d'Archéologie d'Oran . 1929 . pp 368 – 427 .

[29] . م . س . ص 259 -279 . شمال المغرب الشرقي - عكاشة برحاب ،

[30] ، " واقع المخزن في التخوم الشرقية بين القوة والعجز "- عكاشة برحاب ، أعمال ندوة المخزن ، المفهوم والواقع ، مراكش ، 17 دجنبر 2005 ، منشورات كليـــة الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط . 2006 .

[31] . ، دار الكتاب دول المغرب الأقصى الاستقصا لأخبار - أحمد بن خالد الناصري ، الطبعة الأولى ، الدار البيضاء 1956 ، الجزء السابع ، ص 143- 144 – 146 ، 158159 - .
، مخطوط الخزانة العامة ، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية - محمد المشرفي بالرباط رقم د 1463 . ص 254 .
م . س . الجزء الثاني ص 153- . ، إتحاف أعلام الناس - عبد الرحمان بن زيدان 160162 ، 155 - .
- L.Voinot , « L'imbroglio marocain et l'entrevue du Général Osmont avec le Sultan à Oujda, 1874 – 1876 » Rev. Africaine 1923. pp 189 – 273 .

[32] - نص الرسالة محفوظ بالخزانة الحسنية بالرباط - محفظة رقم 108 - ملف مولاي الحسن. انظر الوثيقة رقم 16 ضمن هذا المجموع .

[33] ، - نص الرسالة محفوظ بمديرية الوثائق الملكية بالرباط ضمن ملف وجدة انظر الوثيقة رقم 17 ضمن هذا المجموع .

[34] المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر - 1856 - - خالد بن الصغير، 1886 ، دار ولادة ، الدار البيضاء 1990 ، ص 350 - 355).

[35] ، كلية بريطانيا وإشكالية الإصلاح بالمغرب - 1886 - 1904 - خالد بن الصغير ، الآداب بالرباط ، 2003 ، ص 390 - 410 .

[36] . م . س. ص 67 ، هامش 74 . ، المجال الحدودي - عكاشة برحاب

[37] . - عكاشة برحاب ، المرجع نفسه ص 112

[38] ، مجموعة دورية تصدرها مديرية الوثائق الملكية الوثائق ـ نقلا عن دورية بالرباط ، العدد السادس . 1987 . ص 123 ـ 124 . انظر الوثيقة رقم 10 ضمن هذا المجموع .

[39] - M'hammed Ben Rahhal, « A travers les Béni Snassen » . Bulletin de la Société de Géographie et d'Archéologie d'Oran 1889 . pp 25 – 28 .

[40] ـ نص الرسالة محفوظ بالخزانة الحسنية بالرباط ـ محفظة رقم 11ـ ملف مولاي الحسن . انظر الوثيقة رقم 9 ضمن هذا المجموع .

[41] . م . س . ص 214 . شمال المغرب الشرقي ـ عكاشة برحاب ،

[42] . ـ أصل الرسالة محفوظ بالخزانة الحسنية بالرباط ضمن ملف مولاي الحسن انظر الوثيقة رقم 11 ضمن هذا المجموع .

[43] ـ نص الرسالة محفوظ بالخزانة الحسنية بالرباط ـ محفظة رقم 130 ـ ملف مولاي الحسن. انظر نص الرسالة كاملة ، وثيقة رقم 13 ضمن هذا المجموع .

[44] ـ نص الرسالة محفوظ بالخزانة الحسنية بالرباط، محفظة رقم 140 ـ ملف مولاي الحسن . انظر الوثيقة رقم 14 ضمن هذا المجموع .

[45] . ـ انظر رسالة علي بن رمضان الوجدي ، الوثيقة رقم 17 ضمن هذا المجموع انظر نسخة مصورة للرسالة المذكورة أسفله .

[46] . ـ المصدر السابق

[47] . ـ انظر الوثيقتين رقم 19 ورقم 20 ضمن هذا المجموع

[48] ـ نص الرسالة محفوظ بمديرية الوثائق الملكية بالرباط . ملف وجدة . انظر نسخة مصورة للرسالة المذكورة في الصفحة 43 أعلاه . انظر أيضا الوثيقة رقم 20 ضمن هذا المجموع .

[49] . م . س . ص 341 ـ 345 . ، شمال المغرب الشرقي ـ عكاشة برحاب

[50] ـ رسالة عامل وجدة أحمد بن كروم إلى النائب السلطاني بطنجة بتاريخ 20 شوال 1320 / 20 يناير 1903 . مديرية الوثائق الملكية بالرباط . ملف وجدة .

[51] - L. Voinot, « Les conséquences de la lutte du Makhzen et du Rogui à proximité de la frontière algérienne , 1903 – 1905 » . Bull de la S.G.A. d'Oran 1934 . pp 3 - 4 , 64 .

[52] - Rapport du Lt - Col Reibell à Lyautey , le 4 - 4 - 1907. 3H73.

Archives du Service Historique de l'Armée de Terre. Vincennes .

[53] - Gouvion (Marth et Ed) , Kitab Aâyane el – Maghrib l'Akça, Alger 1939 . Voir biographie de « Si Mançouri Belbachir » (Kaïd des Bni – Ourimèche) pp 873 – 876 .